

أهلي



تقرير
مدقق الحسابات
المستقل

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
جبل عمان ، الدوار الخامس
شارع زهران ١٩٠
عمان، ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف: ٢٢٠٠ ٢٥٥٠ (٠) ٩٦٢+

فاكس: ٢٢١٠ ٢٥٥٠ (٠) ٩٦٢+

www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع/م /٠٠٩٤٩٨

الى السادة المساهمين
البنك الاهلي الاردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأهلي الأردني "البنك" والشركات التابعة المشار إليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وكل من قوائم الأرباح والخسائر والخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك الأهلي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساساً لراينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

ان تفاصيل آلية دراسة الأمور المشار إليها مبينة ادناه :

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية لرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. ان إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الإجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج، وتحقق الإدارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات .

ان الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي :

- تم اختيار عينة من القروض بناء على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بإجراء مراجعة مفصلة للائتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحديد الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالإضافة الى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان ؛
- بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اخترنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو احتساب عناصر

امور التدقيق الرئيسية

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية - ١
كما هو مبين في الايضاح رقم ٨ والايضاح رقم ٢١ حول القوائم المالية الموحدة للبنك، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٦ مليار دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ الذي يمثل حوالي ٥٢% من اجمالي الموجودات كما بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة حوالي ٨١١ مليون دينار كينود خارج قائمة المركز المالي وبلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلقة بهم حوالي ٨٦,٤ مليون دينار. كما ان تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة.

المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكماً جوهرياً وحقيقياً من الإدارة مثل التقدير المتعلق باحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدني في حالة المنح (التعثر) واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر.

يتم احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتاده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى ذلك، يتم تعديل الخسارة الائتمانية المتوقعة لتأخذ في الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل بناءً على بيانات ثبوتية ذات صلة وذلك بالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق. قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة وصولاً إلى مصدر المعلومات. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود الدنيا المعينة لتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بما في ذلك عملية تحديد الأوزان ذات الصلة؛

قمنا بتقييم التعديلات التي تمت على النموذج والمخصصات الإضافية التي تم قيدها من قبل الإدارة في سياق النماذج الأساسية وموعات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات، مع التركيز على احتمالية التعثر و مقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها؛

• قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج المتعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي و سنيروهات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها في عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تم تطبيقها للإلتقاط أي خسائر؛

• قمنا بتحديد فيما إذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني .

• قمنا بتقييم الإفصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلق بهذا الأمر بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

امور التدقيق الرئيسية

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية ائتمانياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات بالإضافة لأي مخصصات أخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بهذه التسهيلات الائتمانية .

عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ولكل محفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعة وخصائص المخاطر له. ان تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يتضمن تحدي كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى امور التدقيق الرئيسية.

أمور التدقيق الرئيسية

٢ - أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

يعتمد البنك بشكل فعال على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة به من أجل استثمارية و موثوقية عملياته وعمليات إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات و التي تتم معالجتها يوميا في أعمال البنك بما يشمل المخاطر السيبرانية.

المنح الغير ملائم و الرقابة غير الفعالة للوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات يشكل خطرا على صحة المحاسبة المالية وإعداد التقارير. الرقابة المناسبة على تكنولوجيا المعلومات هي امر ضروري لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات للبنك، وللتأكد من معالجة المعاملات بشكل صحيح و الحد من إجمالة الاحتيال والخطأ نتيجة للتغير في التطبيقات او البيانات.

حقوق الوصول غير المصرح لها أو واسعة النطاق تسبب مخاطر للتلاعب بالمعلومات (متعمدة أو غير متعمدة) والتي من الممكن ان تؤثر بشكل مادي على صحة و اكتمال القوائم المالية. وعليه فقد قمنا باعتبار هذا الأمر إحدى أمور التدقيق الرئيسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تعتمد منهجية التدقيق الخاصة بنا بشكل كبير على فعالية الضوابط الآلية والضوابط اليدوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي قمنا بفهم البيئة الرقابية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وحددنا التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات العلاقة بعملية إعداد التقارير و التدقيق الخاص بنا.

بالنسبة للضوابط المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ضمن عمليات إعداد التقارير المالية فقد قمنا بمساعدة متخصصي تكنولوجيا المعلومات لدينا بتحديد الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وتقييم تصميمها وتنفيذها ومدى فعاليتها التشغيلية. كما قمنا بفهم التطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية واختبار الضوابط الرئيسية لها خاصة في مجال حماية الوصول، وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية، اكتمال وصحة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة أجهزة الحاسب الآلي والمستخدمة في التقارير المالية. غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها والتي لم يتم حصرها، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية:

- ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية والبيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب الآلي التي تغطي أمن الوصول والتغير في البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- الضوابط المتعلقة بإذن الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو تغيير الأدوار للموظفين، سواء كان ذلك الوصول خاضعا للفحص المناسب ومعتمد من قبل الموظفين المصرح لهم.
- الضوابط المتعلقة بإزالة موظف أو موظف سابق من الوصول للأنظمة خلال الفترة الزمنية الملائمة بعد تغيير الأدوار أو ترك البنك.
- الضوابط المتعلقة بمدى ملائمة حقوق الوصول إلى النظام للتراخيص المميزة أو الإدارية التي تخضع لإجراءات التفويض والتراخيص والمراجعة المنتظمة لها.
- حماية كلمات المرور وإعداد خاصية الأمان فيما يتعلق بتعدلات التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل، والفصل بين الإدارة ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والفصل بين الموظفين المسؤولين عن تطوير البرامج والمسؤولين عن عمليات النظام.
- الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بأعمال العمليات.
- المعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة كما قمنا بإجراء اختبارات على قيود اليومية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

Deloitte.

- ٥ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تمة)
البنك الأهلي الأردني - الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإنما لا نبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

Deloitte.

- ٦ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
البنك الأهلي الأردني - الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن المتعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
 - تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة" لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف والأداء حول تدقيق المجموعة. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهر في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد أمثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.
- تقرير حول المتطلبات القانونية**
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن


أحمد فتحي شنيوي
إجازة رقم (١٠٢٠)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٨ شباط ٢٠٢٣

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
010105



البنك الأهلي الأردني
التقرير السنوي 2022